

”

مجلس الوزراء يوافق على تعليق حق الدولة اللبنانية بالادلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على حق المطالبة باستحقاقات سندات اليوروبوند لغاية 9 آذار 2028

بيروت في 9 كانون الثاني 2025

خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 7 كانون الثاني 2025، وافق مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية بالإجماع، على قرار تعليق حق الدولة اللبنانية بالادلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على مطالبات حاملي سندات اليوروبوند الصادرة عنها، وفقاً لقانون ولاية نيويورك أو أي مهل أخرى إن كانت تعاقدية أو غيرها وذلك لغاية 9 آذار 2028. كما فوض مجلس الوزراء وزير المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة أو المناسبة لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تعديل شروط إصدارات سندات اليوروبوند.

صرح معالي وزير المالية يوسف خليل أنه "بالرغم من الاوقات العصيبة التي نعيشها، يبقى لبنان ملتزماً بالتوصل إلى حل رضائي ومنصف بخصوص إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز. وعبر تمديد مهل مرور الزمن، لن يضطر حاملو هذه السندات إلى اتخاذ إجراءات قانونية بسبب نفاذ المهل، ريثما يشاركون في إعادة هيكلة منظمة وتوافقية لهذه السندات."